المصطلح الطبي بين النظرية والتطبيق

د. يعقوب أحمد الشراح
المركز العربي لتأليف وترجمة
العلوم الصحية – أكملز – الكويت

يكثر تداول موضوع المصطلحات عامة، والمصطلحات الطبية خاصة في الوطن العربي على أنها ليست مشكلة أساسية في التعريب، وأن الترجمة والتأليف باللغة العربية من السهل أن تجري دون تعقيدات المصطلح وضرورة التقيد به، علماً بأن هذا الطرح يعكس شيئاً من الخلاف أو عدم الاتفاق على المصطلح إذا كان موحداً تصارع اللغة جملة من المشكلات من أبرزها اللهجات المتعددة، والعامية المختلطة بالفصحى، واللغات الأجنبية المهجنة مع اللغة العربية. لهذا فقد نشأ، ويالأسف، في عالمنا العربي "فوضى المصطلحات" حيث التعدد في استعمال المصطلحات من مكان لآخر، وانعدام الانسجام والتوحد.

إن الاعتماد على المصطلحات الموحدة ضرورة لغوية وعلمية ينبغي أن تسود في كل ميادين المعرفة، ولا يجوز الاكتفاء بوضع وصياغة المصطلحات دون التقيد باستعمالها في التأليف والترجمة والتواصل مع إنجازات وثقافات الشعوب الأخرى. بل من غير المعقول أن يضعف استعمالها وتهمل فتعم الفوضى المصطلحية، ويسود غموض المعاني والدلالات العلمية والطبية لمن يريد أن يبحث أو يقرأ إنتاجاً ثقافيّاً وعلميّاً وطبيّاً.

لهذا فإن الحديث عن المصطلح الطبي من حيث التجاهل والاستعمال أو بين النظرية والتطبيق قد يكون مفيداً من خلال تسليط الضوء على الموضوع بِعَرْض تجربة المركز العربي للتأليف والترجمة في العلوم الصحية (أكملز)، ودراسة دورِهِ في بناء المعجم الطبي المفسر.

ماذا يقصد بالمصطلح الطبي

المصطلح الطبي هو مفردة من الاصطلاح الطبي، أي كلمة من مجموع مفردات خاصة بالطب وعلومه لا تستعمل في الكلام العادي الجاري على ألسنة الناس، فالاصطلاح الطبي هو مجموع مفردات خاصة تستعمل في ميدان من ميادين الطب وعلومه أو في ميدان مهنته، أما المصطلحية الطبية فهي علم يبحث في ضوابط صلاحية المفردات المرشحة لتكون مصطلحات طبية، ويبحث في التحديد الدقيق لمعانيها، وفي تطور مدلولات بعض المصطلحات الطبية عبر العصور.

ويمكن تقسيم صنف المصطلح الطبي إلى عام وخاص، وهو إما بسيط مكون من كلمة واحدة أو مركب من كلمتين أو أكثر، وله أنواع: المصطلح الطبي العادي وهو المصطلح الطبي المكون من اسم علم واحد أو أكثر، والمصطلح الطبي المختزل (مكون من حروف أو علامات تدل على المصطلح مع اختصار كتابته والنطق به إن كان مكوناً من عدة كلمات)، والمصطلح المرمز (مكون من رموز).

كما أن علم المصطلح الطبي هو علم يُعنى بدراسة المصطلح الصحي عموماً والطبي على الخصوص في كل مجالاته العامة والخاصة وفي العلوم الأساسية المتعلقة به، فيهتم بتاريخ المصطلح الطبي ونشأته وتطوره، ويهتم بالتعرف بالمصطلح الطبي لغوياً ومدلوله العلمي، وبوضع شروح مصطلحات جديدة لمعارف ومفاهيم مستجدة على اللغة الاصطلاحية الطبية، ويضع دساتير ومدونات مصطلحية لشتى فروع علوم الطب والصحة بقصد توحيدها.

المصطلح ونقل المعارف

إن الحديث عن المصطلحات عامة، والمصطلح الطبي خاصة يحتاج إلى بحث مستفيض وسرد لجوانبه، انطلاقاً من أهميته في عالم تتعدد فيه اللغات وتتنافس من أجل المكانة والانتشار والسمو والتأثير. والمصطلح يتأثر باللغة والمعرفة والفهم، فضلاً على تأثره

بالجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية والثقافية في أي مجتمع. ويزداد التأثير في المصطلح بدلالاته وألفاظه ونحته واشتقاقه وتراكيبه، وبمعدلات سرعة نمو المحيط اللغوي الذي يخضع له المصطلح عندما تتفجر المعرفة، وتحدث التغيرات السريعة في المفاهيم والأفكار والتحولات المتتالية في بنية العلم والتقنية "التكنولوجيا" ومطالب الناس. لاشك أن المصطلح له دور أساسي وفاعل في تكوين المعرفة، وعندما تتعدد حقول المعرفة ويحدث لها التغيير تبعاً للأثر التاريخي والبحثي، فإن ذلك يعني أن المفهوم الذي ينطوي عليه شكل المصطلح يتعدد تبعاً لحقول المعرفة المختلفة، ونموها وتعقيداتها التي تتجاوز أحياناً حدود التفكير، وتؤدي إلى الاعتقاد بسلامة أو كفاية العلاقة بين المصطلح والمفهوم.

لذلك فالعمل المصطلحي لا يخلو من التعقيدات التي تتصل بدرجة عالية بميدان البحث في الأصول المصطلحية للمفاهيم المعرفية، فيواجه المصطلحي أحياناً إشكالية ضبط حدود المصطلح، والغموض، والانقطاع، والتراجع عن الاعتماد بسبب التأثيرات الكثيرة التي يواجهها المصطلح، ومنها تشابك حقوله المعرفية وتداخلاتها، وخاصة المعارف أو التخصصات المجاورة التي تغيّر من بنية المصطلح الشكلية والدلالية. والمصطلح يتأثر أيضاً بالثقافة، أي أنماط التفكير والممارسات الفعلية والتحولات الاجتماعية والبيئية والأبعاد التاريخية والتراثية، وكذلك الإنجازات الإنسانية الحديثة. لذلك فالأطر الثقافية والحضارية تؤدي دوراً مهماً في الدلالات المصطلحية، ليس فقط في أبعادها المحلية، وإنما أيضاً في علاقتها بالثقافات والحضارات الأخرى. هذا الواقع يجعل المصطلح ومفاهيمه خاضعاً للبيئة الثقافية وشروط حقل المعرفة، وأيضاً مواكبة الحاجات الأخرى.

إن تراكم المعرفة بذاته يؤدي إلى تعقيدات مصطلحية، منها عدم استقرار المفاهيم وتكاثرها، وإزالة ومحو بعضها، وظهور أخرى جديدة، وخلق مفردات ضرورية وغيرها، تشكّل عقبة أمام المصطلحيين ليس في الوصف والتحليل والاستقراء، وإنما في القدرة على التحليل واستخراج النتائج. ويبدو أن ذلك مرتبط بعدة أمور منها المحاولات المُخلَّة عند نقل المصطلح من ثقافة أجنبية إلى عربية دون مراعاة لخصائص بنية المصطلح الأصلية سواء في

اللغة الأصلية أو اللغة المنقول إليها. كذلك انتزاع المصطلح الذي أنتجته ثقافة معينة ونقلها إلى ثقافة أخرى مختلفة، وإدخال دلالات حديثة عليه تجعله غريباً وشاذاً ولا يتناسب مع السياقات الثقافية للبيئة التي احتضنت هذا المصطلح الوافد.

ما من شك أن المصطلحات الطبية جزء من اللغة، مع أنها تُشكِل لغة خاصة بها، وفهماً قد يختلف المصطلحيون على أنماطه وأشكاله وتباياناته وتعقيدات القبول العام لتوحيد كل المصطلحات، وهذه الظاهرة لها أسباب كثيرة منها التحيز للاختصاص، وتباين الخلفيات الثقافية والاجتماعية والفلسفية والمنطقية وغيرها، لكن البعد اللغوي للمصطلح هو أكثر العوامل تأثيراً، ومن ثَم فالمصطلح يعتمد عليه أكثر من اعتماده على الأبعاد الأخرى وهذا البعد اللغوي ساهم في تذليل الكثير من العقبات التي واجهها المركز في سعيه المتواصل لإنجاز مشروع المعجم المفسر الذي هو بمثابة موسوعة طبية، ومرجع يضم المصطلحات وتفسيراتها الطبية مُدَعَّمة بالأشكال والصور ووسائل الإيضاح الضرورية التي تُعِين على الفهم والمتابعة. والدليل على ذلك ما قام به الأطباء العرب منذ الستينيات بوضع معجم طبي موحد، تطور مع مرور الزمن إلى مجلد يحوي آلاف المصطلحات الموحدة الطبية من كل التخصصات وباللغة العربية، بل إن هذا المعجم الطبي الموحد ظل ومازال معجماً يعتمد عليه المركز العربي لتأليف وترجمة العلوم الصحية بالكويت في كافة أعماله واستعمال مصطلحاته.

تدريس علم المصطلح

لقد كرمنا الله تعالى بأن جعل اللغة العربية لغة القرآن الكريم، حفظها لنا سبحانه بحفظه للقرآن فقال تعالى "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون" (9) سورة الحجر، كما اشتملت هذه اللغة على ألفاظ ومعاني الحديث الشريف والشريعة السمحاء. ومع ذلك فإننا دون سائر الأمم مازلنا نهمل لغتنا ونحارب التمسك بها، ونلجأ إلى تعليم أبنائنا باللغة الأجنبية في مؤسسات التعليم، وأحياناً نتحدث في منازلنا مع أبنائنا بلغة أخرى أو بلغة مهجّنة من العربية والأجنبية.

وإنه لمن العجب أن نجد بعض الدول المحدودة القدرة والإمكانات تهتم بلغتها، وتُدرّس بها

مختلف المعارف ومنها العلوم الطبية والصحية. والكثير من دول العالم يضع القوانين من أجل التعامل مع لغاتها وعدم إحلالِ لغاتٍ أخرى مَحلَّها في التراسل والتعليم والترجمة والتأليف وغيرها، انطلاقاً من اعتزازها بلغاتها الوطنية، وعلى أساس أن اللغة مرتبطة بالأمة والهوية والوجود والتفكير، لكن الذي نشاهده في عالمنا العربي واقعاً، يختلف عن واقع اللغات في العالم، فنحن مازلنا نُدرّس أبناءنا في المؤسسات التعليمية، وخاصة كليات الطب مختلف المعارف باللغات الأجنبية، بل إن اللغة الأجنبية أصبحت لغة التخاطب والتراسل والنقل والنشر في الكثير من أقطارنا العربية.

إن الدارس لهذا الواقع في أقطارنا العربية، يستشعر مخاطر التعليم بغير العربية، والتي من أبرزها خلق شعور الغربة والضياع عند المتلقي، وتطبيع فكره وثقافته بطابع اللغة الأجنبية، وبمدها الثقافي، وتأثيراتها الذهنية والنفسية التي لا يستطيع الطالب في المدرسة، أو الجامعة أن يتخلص منها أو يقاومها حتى لو حاول ذلك، هذا في الوقت الذي ندرك تماماً أن نظريات التعليم والدراسات النفسية والاجتماعية تؤكد مخاطر التعليم بغير اللغة الأم، وخاصة في المراحل الأولى من التعليم. ولقد اكتشفت منظمة اليونسكو أيضاً مشكلات التعليم بغير اللغات الوطنية، فأصدرت بياناً تؤكد فيه أهمية استعمال اللغة الوطنية في التعليم إلى أقصى مرحلة ممكنة. فأين نحن من هذه التوصيات الدولية ونتائج الدراسات البحثية في مجالات التعليم واللغة والفكر والمعرفة، خصوصاً وأن العالم يعيش عصراً تتنافس فيه اللغات، وتتوغل الثقافات بسلبياتها وإيجابياتها، وتسعى الأمم لحفظ لغاتها بإصدارها للتشريعات المُلزِمة باستعمالات اللغات الوطنية في التعليم والتراسل والثقافة وغيرها.

إن واقعنا اللغوي هذا لا يسعدنا كثيراً ما دمنا نُعلِّم أبناءنا بلغة أجنبية، ونُقدّم الحوافز والوظائف في أسبقية مكشوفة تحدد أن كل من يتخرج من الجامعات الأجنبية له الأفضلية على غيره من خريجي الجامعات العربية، لذلك ليس بمستغرب أن يتعلم أبناؤنا باللغة الأجنبية في أكثر من 90% من كليات الطب العربية التي تُعلِّم أو تُدرّس بالأجنبية، وينطبق هذا الواقع على كليات العلوم والاقتصاد والإدارة والمعلومات والصناعة والتكنولوجيا.

وللتعليم الطبي بلغة أجنبية في الكليات العربية مساوئ لا حصر لها، أبرزها أن المتخرج من كلية الطب العربية، لا يمتلك المهارات الأساسية لا في اللغة العربية ولا في اللغة الأجنبية، خصوصاً وأن المعلم يُدرّس أحياناً بلغتين وعلى نحوٍ مهجّن، وكثيراً ما سمعنا محاضرات أُلقيت في قاعات جامعات عربية مرموقة بلغة مهّجنة اختلطت فيها العامية المحلية بالمصطلحات الأجنبية اختلاطاً عجيباً، وقد أدى انفراط عقد الأمة، وعدم انسجامها وتوحدها إلى فرض تبعية مقيتة عليها في النواحي السياسية والاقتصادية واللغوية والثقافية، وإن لهذه التبعية أثراً في تعدد المصطلح المعرّب وازدواجيته في شتى العلوم. لذلك كان اهتمام الجامعات بتدريس المصطلح للابتعاد عن فوضى تعدد المصطلح الناتجة عن تباين اللهجات واتساع جغرافيا الوطن العربي وتجنباً للارتباك المصطلحي بالعالم العربي.

لماذا توحيد المصطلحات الطبية؟

إن شحن المصطلح القديم بدلالة جديدة مغايرة لدلالته الأصلية، أو نقل مصطلح ذي دلالة محددة ضمن ثقافة ما إلى ثقافة أخرى يؤدي عادة إلى اختلال مصطلحي، وارتباك في فاعلية الإرسال الثقافي والتواصل والفهم والقبول. إن أكثر المشكلات التي تواجه العمل المصطلحي تلك التي تتجلى في مسائل لها علاقة بتعدد الثقافات واللهجات ومستوى التطور والتنمية في المجتمع، لذلك فهناك فوضى مصطلحية في عالمنا العربي مازالت تشّكل عقبة أساسية في تقدم العمل المصطلحي، ليس فقط في المجال الطبي وإنما تكاد تلامس كل الميادين المعرفية، وخاصة ميادين الاتصال والمعلومات، والصناعة وعلوم الفضاء والكون والبحار والإدارة والتجارة والاقتصاد، أي تلك المجالات المعرفية التي تتصف معدلات التغيير المصطلحي فيها بأنها عالية. والفوضى تتجلى في كثرة الخلافات المصطلحية، وعدم الاتفاق، والانسياق نحو العامية، وعدم المتابعة، والتمسك بالموروثات والاعتماد على المصطلح الأجنبي.

وهذه الفوضى في الممارسات المصطلحية تؤدي أيضاً إلى عدم العمل بأبسط إجراءات المصطلح، وإجراءات المنهج، والمبادئ التي تقوم عليها، والاستمرار في مقاومة التوحيد

المصطلحي انطلاقاً من التباينات في اللهجات العربية، واتساع جغرافية العالم العربي، وتأثر سكانه بموروثات ثقافية أجنبية متباينة. وتحديداً يمكننا أن نشير باختصار إلى مجموعة من المؤثرات التي تساهم سلباً في تخلفنا المصطلحي، وإشاعة حالة الارتباك التي ترّسخ إهمالنا للمصطلح، واعتمادنا على المصطلحات الأجنبية في التعليم والبحث والدراسة، وربما في شتى مجالات الثقافة. وهذه السلبيات أو إشكالات الممارسات المصطلحية تتجلى في الجوانب التالية:

- الغزو الثقافي وأفكار العولمة وتنامي الانفتاح على الخارج، خصوصاً في المجال التعليمي والتقني والاتصالي والمعلوماتي، على إيجابياته، إلا أن مخاطره لم تؤخذ في الحسبان فكان من جرَّاء ذلك جعل التعليم العربي تعليماً يدرَّس بلغة أجنبية وباستعمال مصطلحات أجنبية، تنقل المفاهيم وترسخها في نفوس الناشئة.
- تراجع وضآلة الإنتاج الفكري العربي في ميادين المعرفة ومنها الطب باللغة العربية، مما ساهم في عزوف المختصين المصطلحيين عن العمل في مجالاتهم لعدم حصولهم على المساندة والتعزيز والدعم والتشجيع، بل إن الأمر تعدى ذلك إلى محاربتهم وإحباطهم لما يقومون به من عمل مصطلحي عربي بِحُجَّة أنه لن تكون له فائدة أمام الإقبال على المصطلحات الأجنبية، بسبب التقدم العلمي والبحثي في اللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية.
- زادت وتيرة معارضة التعريب الطبي بسبب تنامي مؤسسات التعليم العربية التي تدرّس الطب باللغات الأجنبية، فحوّلت هذه المؤسسات عقول الشباب إلى الاهتمام باللغات الأجنبية، وإهمال اللغة الأم، خاصة بعد أن وطدّت مؤسسات المجتمع المدني واقعاً مؤلماً، يعكس هذا الواقع أن المتخرجين من التعليم الأجنبي، أو التعليم باللغة الأجنبية لهم الأسبقية في الوظائف والحوافز المادية وإتاحة الفرص لتنمية قدراتهم ومهاراتهم في المستقبل.
- عدم الأخذ بمبادئ ومنهجية العمل المصطلحي العربي، وخاصة توحيد المصطلحات الطبية والعلمية والإدارية والصناعية والحضارية وغيرها؛ مما أدى إلى ارتباك مصطلحي ملحوظ في العالم العربي، خاصة وأن الجهات التي تعمل في المجال المصطلحي كثيرة مثل

الجامعات، والهيئات، والمجامع اللغوية، والأفراد، ومراكز البحث واللغات وغيرها والتي تضع المصطلحات وتنشرها بأشكال وتراكيب ودلالات مختلفة، فهناك أبحاث ودراسات كثيرة بالدول المتقدمة لكيفية تطوير اللغة والاهتمام بها وتنميتها بدلالات مختلفة.

- التباين في أسلوب ومنهجيات انتقاء وصياغة المصطلح من قِبَل واضعي المصطلحات العربية، وإدخال الرموز العلمية والمختصرات بحروفها الأجنبية أو بألفاظها الأصلية.
- صياغة المصطلحات لفظياً دون إدراك أو فهم للدلالات، واستعمالاتها حسب تنوع الاختصاصات العلمية والطبية .
- النزعة الواضحة عند بعض المصطلحيين تجاه الخلط بين المصطلحات التراثية والحديثة، وعزوفهم عن الحديثة وتفضيلهم للتراثية. أي إن الجانب التراثي والتاريخي للمصطلح هو الأهم أمام الحاجة إلى المرونة عند هؤلاء، للمساهمة في تطور المصطلح وتغييره حسب التغيرات الثقافية والتحولات الاجتماعية والبيئية والعلمية.
- تنوع خلفيات واضعي المصطلحات العربية الثقافية والعلمية واللغوية، فمنهم من تعلم علومه بغير اللغة التي يترجم منها مصطلحاتها. لذلك نجد أن الذين تعلموا باللغة الروسية والصينية والإيطالية والفرنسية والأسبانية، وغيرها يصعب عليهم فهم الدلالة العميقة للكثير من المصطلحات الإنجليزية.
- هناك بعض من تعلم علومه بالعربية وليس له إلمام كافٍ باللغة التي يترجم منها لكي يكون على بيّنة بالمفاهيم والمصطلحات على نحو معّمق، فنجده غير متمكن من معرفة التباينات في مدلولات المصطلحات الأجنبية المتشابهة اللفظ والمستعملة في اللغات المختلفة.
- التعددية في اللهجات العامية وفي مضامينها في البلدان العربية تُبرز الارتباك في وضع المصطلحات، خاصة عندما تمتزج المصطلحات بالدلالات العامية فلا يفهمها الكثيرون لأنها غير دارجة في أوطانهم .
- يواجه المصطلح العربي إشكالية تعدد معاني الواحد منها، أي إن المصطلح الواحد قد يعني أشياءً مختلفة حسب المجال المعرفي الذي تخضع له، مثال على ذلك، كلمة (Gall) الأجنبية

تعني في علم الطب معانيَ متعددة، مثل "الصفراء" العصارة الهضمية، وهي سائل يُفرَز من الكبد ويصّب في المِعى الدقيق عن طريق القنوات الصفراوية، ويحتوي على مكونات هامة، مثل أملاح الصفراء المقترنة والكولستيرول، ويُخزَّن في المرارة، وهو مسؤول عن هضم الدهون وعن امتصاصها، وتعني أيضاً قرحة أو تورماً موضعيّاً في الجلد ناجماً عن الاحتكاك. وكذلك نجد كلمة (Gap) تعني مثلاً في الفيزيولوجيا العصبية (ثغرة عظمية هوائية) تلكؤاً بين منحنيات السمع للمنبه الجيد التوصيل في الهواء والعظم ويستعمل لاختبارات فقد السمع التوصيلي. وتعني في علم التشريح: فتحة أو ثلماً موجوداً على بِنية تشريحية معينة أو المنطقة غير المصطبغة في الشق الصبغي، وتعني في طب الأسنان: المسافة بين السطوح الإطباقية من الأسنان العلوية والسفلية عندما يكون الفك السفلي في حالة راحة فيزيولوجية. وفي علم الفيزيولوجيا: الفاصل الزمني غير المشغول مثل الثغرة الصامتة في قياس ضغط الدم.

- ظهور النزعة المحلية في بعض المصطلحات في غياب المنهج العام، والتركيز على البُعد النظري للمصطلح أدى إلى ركود المصطلح بسبب عدم استعماله أو إيجاد أرضية حقيقية مناسبة تتوافق مع واقعه ودلالاته ومحيط استعمالاته.
- غياب الجانب الإلزامي للمنتجات المصطلحية المبنية على الأسس أو المنهجية السليمة، وكذلك التي تقرها المؤسسات المصطلحية في البلاد العربية. فالمصطلح الطبي الموحد الذي أصدره المكتب الإقليمي للصحة العالمية لشرق المتوسط يهدف إلى توحيد المصطلحات الطبية في البلاد العربية، ولا يعني بالضرورة تمسك كل الجهات بما ورد فيه على أهميته وكفاءته في التوحيد والاستعمالات من الأطراف العاملة في مجال التعريب والأطباء والطلاب والباحثين وغيرهم.
- يواجه العمل المصطلحي إشكالية عدم توظيف التقنيات المعاصرة.
- الاعتماد الكبير على إلزام المجامع العربية لتذليل معيقات اللغة والمصطلح، على حين الحاجة ماسة إلى تغيير فكري ونفسي يعزز الثقة بالعربية ويدفع الناس إلى الإخلاص لها.

هذه بعض الجوانب المؤثرة في المصطلح العربي الذي نأمل أن تُعالجَ، خاصة وأن هناك رغبة عارمة واتجاهات متنامية عند المتخصصين المصطلحيين والعاملين في حقل التعريب، وخاصة الطب في أن ما أمكن بناؤه وتأسيسه حتى الآن قليل، ولا يرقى إلى المستوى المأمول ولابد من تعاون جماعي، أفراد ومؤسسات وحكومات، للمساهمة بشكل واضح وفعّال في بناء وتطوير المصطلحات في شتى الميادين، وعلى أساس إلزامية استعمال المنتجات في الإنتاج الثقافي والفكري والتربوي. لاشك أن المؤسسات اللغوية والمصطلحية تقع على عاتقها مسؤولية قيامها ليس فقط بوضع المصطلحات وإشاعتها، وإنما أيضاً أهمية مراعاة دورها في التنمية الثقافية والعلمية الذي ترتكز عليه اللغة العربية.

المعجم الطبي الموحد

لقد اعتمد المركز العربي لتأليف وترجمة العلوم الصحية على المعجم الطبي الموحد في طبعاته الأولى، وحتى الثالثة بعد أن أدخل إضافات جديدة لمفردات لم ترد في الموحد، مع أن الجهد انصب أساساً على وضع الشروح المناسبة والمبسطة، بُغيةَ تعميم الفائدة وتوسيع دائرة الاستعمال، خاصة في مجالات التأليف والترجمة والبحث والتعليم والثقافة.

لاشك أن جهد منظمة الصحة العالمية في إعداد المعجم الطبي الموحد أثمر نتائج ملموسة ليس فقط في استعمال المعجم الموحد في أعمال التعريب الطبي، وإنما أيضاً في سعي المركز مع الأطباء في إعداد الشروح لآلاف من المصطلحات الطبية التي شملت كل حروف اللغة، بعد أن أعد المركز خطة متكاملة بدأت تحديداً في عام (2000)، عندما طالب مجلس وزراء الصحة العرب بوضع التفسير المناسب لكل مصطلح رئيسي أو تفرعاته – إن وجدت – في إطار يحقق قدراً من المرونة والشمول والإيضاح. التفسير المصطلحي تابع للمصطلح وليس العكس، والتعقيدات في التفسير تفوق أحياناً تلك التعقيدات التي تواجه وضع المصطلح، وخاصة على المستوى اللفظي المُعَبرِّ عن المضمون أو المعنى العلمي.

إن الاتجاه نحو توحيد المصطلحات من قِبَل اتحاد الأطباء العرب سنة 1966، ومواصلة

لجنة المصطلحات الطبية في منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط لتطوير المعجم الموحد في الطب أكد رغبة القطاع الصحي العربي في التعريب. فلقد ساهمت جهات عديدة في بناء وتطوير هذا المعجم، وخاصة الأطباء والصفوة من المؤمنين بتوحيد المصطلحات أمثال الدكتور عزة مصطفى الأمين العام المساعد لاتحاد الأطباء العرب آنذاك، والدكتور عبد الرحمن عبد الله العوضي الذي كان رئيساً للجمعية الطبية الكويتية في اتحاد الأطباء العرب قبل أن يكون وزيراً للصحة بالكويت ورئيساً للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب لسنوات طويلة، فقد بادر الدكتور العوضي بالتبرع من ماله الخاص بمبلغ يعين على حلِّ مشكلة الطبعة الأولى للمعجم الموحد. وكذلك ساهم الأطباء واللغويون والمهتمون بالمصطلحات ودلالاتها أمثال الدكتور حسين عبد الرزاق الجزائري (المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط)، والدكتور محمد هيثم الخياط (كبير مستشاري المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط) عندما اعتمدوا أعمال لجنة المصطلحات الطبية ووفروا لها سُبل النجاح بعد أن انتقلت المهمة من اتحاد الأطباء العرب إلى منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط ترسيخاً لمفهوم أهمية التعريب الطبي في الوطن العربي.

إن هؤلاء وكثيرين وضعوا الأساس واعتمدوا الخطوات اللازمة لمسيرة المعجم الطبي الموحد انطلاقاً من قناعتهم وإيمانهم بأن المعلومات الطبية، والتواصل بين الطبيب والمريض، وتحسين الخدمات الصحية لا تتحقق على الوجه الأمثل ما لم تكن باللغة التي يتكلم بها الناس، ويتعاملون بها فيما بينهم . فكيف يمكن للمريض أن يوصل رسالته ويشرح العلة التي يعاني منها، إذا كان الطبيب لا يعرف لغة المريض العربية. لاشك أن التعامل بين البشر بلغة أجنبية وغريبة تَخلِق الغربة والنفور بين المريض والطبيب، وتجعل المريض يعزف عن المعالجة وزيارة المستشفى؛ مما يعني استفحال المرض فيه، وربما نقل العدوى لغيره من الأصحاء.

خطة المركز في وضع تفاسير للمعجم الموحد

إن شرح المصطلح ليس له حدود ثابتة، وتراكيب الألفاظ ليست بالضرورة واحدة، كما

يكون عادة في وضع المصطلح حيث نجد مصطلحاً واحداً للمفهوم العلمي الواحد. لذلك وجد المركز عند وضع تفاسير للمعجم الموحد تباينات كبيرة في لغة الشرح بين مصدر وآخر، نظراً لاختلاف الأداء والقدرات اللغوية عند الأطباء، دون المساس بالمفهوم العلمي للمصطلح.

ولقد أدى ذلك إلى إعادة مراجعة صِيَغِ الشروح مرات عديدة من قِبَل العديد من الأطباء، وكذلك قطاع التحرير في المركز، فضلاً على مراجعات نهائية من قِبَل اللغويين الذين جرى تكليفهم بالعمل، بهدف التركيز على الجانب اللغوي من حيث التراكيب والسرد والترابط، والمحددات والنسق والاختصار غير المخُلّ، ومناسبة الكلمات وحسن اختيارها، والبعد عن التكرار في الألفاظ وغيرها. إن السير على هذا الطريق استدعى وضع خطة منهجية سهلت تذليل الكثير من العقبات المتوقعة، خصوصاً وأن وضع الشروح بالكلام والأشكال والصور، ووسائل الإيضاح للمعجم المفسر للطب والعلوم الصحية يقارب عدد مفرداته أكثر من (150) ألف مصطلح لا يمكن أن يتصوره أحد، بأنه عمل هين أو أنه مشروع يمكن إنجازه في سنة أو سنتين، ثم لا يحتاج إلى تنقيح وتصحيح وتطوير.

لقد راعينا أن يكون المعجم (إنجليزي – عربي ثم التفسير بالعربي)، أي إن البحث فيه يجري عن المصطلح الإنجليزي، وتُرتَّب المصطلحات وفقاً للأبجدية الإنجليزية من (A حتى Z)، ويعتمد النطق الأمريكي وليس البريطاني للمصطلحات الطبية. كما أن المشروع اعتمد في وضع الشروح باللغة العربية للمصطلحات الواردة بالمعجم على الموحد، وكذلك على مصادر أخرى أجنبية مثل (ستدمان) و(موزبي) وغيرهما. فلم يؤخذ الشرح من مصدر واحد، وإنما من عدة مصادر، فضلاً على شروحٍ اعتمدت على جهد وقدرات الأطباء العاملين في المعجم الطبي المفسر.

ويلاحظ في المعجم المفسر للطب والعلوم الصحية أن إخراج المصطلحات استند إلى أساس تلوين المصطلح الرئيسي بلون أزرق، وبنط أكبر من اللون الأسود والبنط المستعمل للمصطلحات الفرعية، وذلك للتمييز بين الأصول والفروع المصطلحية. كما كُتب الشرح باللغة

العربية ببنط عادي. ويتفاوت حجم الشروح بين (2-7) أسطر حسب طبيعة المصطلح، وقد تُفسر بعض المصطلحات بأسطر أكثر إذا كانت هناك حاجة لذلك. لقد شارك في وضع الشروح أكثر من (100) طبيب من المهتمين بعملية تعريب التعليم الطبي، ومن ذوي الخبرة في مجالات التأليف والترجمة الطبية باللغة العربية.

كما جرى اختيار من لهم خبرة في مجال ترجمة وإعداد المعاجم والقواميس الطبية. فضلاً على إلمام الأطباء بالحواسيب (الكمبيوتر). وقد تنوع الأطباء المشاركون في المعجم المفسر للطب والعلوم الصحية حسب التخصصات والدول العربية، ولم يقتصر العمل على فئة واحدة من الأطباء، وإنما كان التنوع في الاختصاص والخبرة والجنسية هدفاً سعى المركز إليه منذ بداية العمل في المشروع. وفي البداية بعد اختيار الأطباء المشاركين زُوِّد كل طبيب مشارك بمادة المعجم حسب التخصصات الطبية، وبالتعليمات التي يجب مراعاتها في الترجمة والكتابة، كما أُرسِلت نسخة إلكترونية من كامل العمل المراد ترجمته أو كتابة الشروح. هذا إضافةً إلى نسخة محوسبة من برنامج العمل في المعجم، مع كتيب تعريفي بطريقة العمل، وكيفية حفظ البيانات المسجلة. لقد جرى كامل العمل (الترجمة والإعداد) على قاعدة بيانات محوسبة، بحيث يضع المترجم المصطلح الأجنبي الرئيسي المراد وضع مرادف له في النافذة المخُصصة لذلك، ثم باستعمال مفتاح التغيير يظهرُ في النافذة المقابلة المكتوب عليها "المصطلح العربي" المقابلُ العربي الذي أُدْخِل.

بعد ذلك تظهر نافذة جديدة مكتوب عليها "الشرح" يضع فيها المترجم شرح المصطلح الأجنبي باللغة العربية مباشرة على البرنامج، ثم يقوم بحفظ ما جرى إدخاله. إن اعتماد المركز على أجهزته في عملية إنجاز الجوانب الفنية والإخراجية والتحريرية والمتابعة والتنسيق وغيرها، كان بهدف إنجاز المعجم على أكمل وجه وبتكلفةٍ محتملة ومقبولة، خاصة وأن التعامل مع المشاريع الكبيرة مثل المعجم المفسّر للطب والعلوم الصحية محفوف بمخاطر ارتفاع تكلفة الإنجاز، وحدوث ما يُعكر سلامة المنتج في جوانبه الفنية والتقنية والإخراجية والطباعية وغيرها.

آلية العمل بالمعجم الطبي المفسر

إن من أهم إنجازات المركز العربي لتأليف وترجمة العلوم الصحية إصداره للمعجم المفسر للطب والعلوم الصحية، ويعتبر من المشروعات الفريدة، حيث يعد المعجم الطبي المفسر الأول في المنطقة العربية، وذلك لأن معظم المعاجم المتوفرة تقتصر فيما تقدمه على المصطلح ومعناه فقط.

قام على إعداد المعجم المفسر لجنة مختصة من الأطباء الذين يهتمون بوضع الشروح، وهذا المعجم له أهمية بالغة في فهم المصطلح دون غموض، إضافة إلى دعم تلك الشروح بالصور والأشكال التوضيحية وهذا ما ييسر على المختص استيعاب دلالات المفردات.

جهز المركز قاعدة بيانات للمعجم المفسر، ولقد جرت الاستعانة بعدد من الأطباء المختصين وذوي الخبرة في التأليف والترجمة في المجالات الطبية والصحية، على ترجمة ومراجعة شروح تلك المصطلحات، وتُوِّج هذا العمل الضخم على يد فريق عمل داخل المركز لمراجعة وتنقيح الشروح التي يحتوي عليها المعجم. ولقد تمت الاستعانة بالمصادر المختلفة العربية منها والأجنبية، وآراء الأطباء الذين شاركوا في عمل المعجم، وفيما يلي نوجز الخطوات المتبعة لإصدار المعجم المفسر للطب والعلوم الصحية:

1. عمل قاعدة بيانات كاملة للمعجم

- جرى إنشاء قاعدة بيانات بلغة خاصة لتسهل على المستعمِل البحثَ والتعديل والحذف والإضافة بصورة مطورة، وهذه هي الخطوة الأولى من خطوات العمل في المعجم.
- جرى تَسلُّم المعجم من قسم المعلومات على هيئة برنامج (Excel أو Word) المقسَّم إلى ملفات، حيث إن كل ملف يحتوي على ما يقرب من 100 مصطلح مشروح.
- قام قطاع التحرير بحصر باقي حروف المعجم وجمع المصطلحات التي لم يجد لها المترجمون شروحاً، وكُلِّف عدد كبير من الأطباء بالبحث عن شروح لهذه المصطلحات مع ذكر مصادرها، وقد تسلّم المركز كل الشروح الخاصة بكل حروف المعجم المفسر. واستمر

المركز في إنجاز باقي الحروف وفق الخطة الزمنية المعدة لذلك.

2. خطوات المراجعة المبدئية

- إلقاء نظرة عامة على الملف من حيث اكتمال شرح جميع المصطلحات الرئيسية والفرعية مع إعادة صياغة الشروح، وذلك للمزيد من التنقيح والمراجعة.
- إيجاد شروح للمصطلحات الرئيسية والفرعية التي ليس لها شرح، وذلك بالاستعانة بعدد من المصادر الطبية المعروفة التي تكتب بوصفها مَراجع.
- التحقق من الترتيب الهجائي للمصطلحات، وإذا لم يكن هناك ترتيب هجائي (فرز) تُجرى محاولة إعادة الترتيب والوصول إلى الترتيب الصحيح.
- مراعاة الصياغة اللغوية السليمة التي تساعد على توضيح المعنى الصحيح بالتنسيق مع قسم المعلومات.
- التحقق من صحة كتابة المصطلح العربي والإنجليزي، وخصوصاً الذي يحتوي أرقاماً أو رموزاً خاصة.
- التطابق بين المعنى الإنجليزي والمعنى العربي حسب المعجم الطبي الموحد والتقيد بمعاني المعجم الطبي الموحد حتى لو أتى الأطباء المترجمون بمعانٍ أخرى تؤدي إلى نفس المعنى.
- إضافة المصطلحات الموجودة في المعجم الطبي الموحد وليست في المعجم المفسر وإيجاد الشروح المناسبة لها وذلك بالاستعانة بالمراجع الأخرى المعروفة.
- إدراج المصطلحات الجديدة في أماكنها الصحيحة، مع مراعاة سلامة الكتابة (إنجليزي، عربي) ومراعاة وضعها الصحيح في حال احتوائها على رموز أو علامات خاصة (مثال: الصبغة الكيميائية).

3. خطوات التحرير والإخراج النهائية

- تحول ملفات IBM إلى ملفات تعمل على جهاز الماكنتوش. وتُنفَّذ مرحلة الإخراج بحيث يكون المصطلح (باللغة الإنجليزية) الرئيسي أمامه معناه باللغة العربية وملوناً باللون

الأزرق، ومميزاً بحجم خط أكبر من المصطلح الفرعي، وذلك للتمييز بين المصطلح الرئيسي وما يليه من مصطلحات فرعية. وبعد ذلك يأتي الشرح باللغة العربية لتلك المصطلحات الرئيسية والفرعية.

- جرى إخراج المصطلحات بشكل يتابع فيه المخرج المصطلحات من النسخة الورقية المعدلة مع ما يماثلها مما حُوِّل من قسم المعلومات، وذلك لضمان الدقة في ضبط المصطلحات ومعانيها، إضافة إلى التمييز بين المصطلح الرئيسي والفرعي أثناء مرحلة الإخراج وذلك بالاعتماد على اللون وحجم الخط.
- اختيار المصطلحات المناسبة لوضع صور توضيحية تساعد على فهم معنى المصطلح، (مقاطع تشريحية، رسوم بيانية، وتركيبات كيميائية، ودورات استقلاب المركبات، أجناس الجراثيم، المتلازمات المرضية، ودورات حياة الحشرات والجراثيم).
- راعى المركز عند اختيار الصور التوضيحية مواصفات محددة للالتزام بها والعمل على تنسيقها بين المخرج والمحرر (من حيث الحجم، ودرجة الوضوح).

4. الخطوات النهائية المتبعة لإصدار المعجم

- بعد إخراج المعجم بصورة شبه نهائية وتَسَلُّمه، تبدأ عملية المراجعة النهائية لضمان تنفيذ كل الخطوات السابقة على نحوٍ من حيث تنقيح المفردات والشروح بصورة نهائية، والتحقق من وضع الصور والأشكال التوضيحية في مكانها الصحيح، ثم تجهيزه للطباعة.
- أصدر المركز أحرف المعجم (الأول إلى حرفه السابع) أي (G, F, E, D, C, B, A)، وتُمثل نحو 42% من كامل المعجم أي نحو (64) ألف مصطلح.
- الاستمرار في إنجاز باقي حروف المعجم.
- التواصل مع الأطباء عن طريق الرسائل الإلكترونية للاستفادة من آرائهم حول آليات تطوير المصطلحات وتفسيراتها في حال وجود اشتقاقات أو مفردات جديدة أو تعديل في الشروح، وإدخال الأشكال والبيانات التوضيحية الضرورية.

إنجاز المعجم الطبي المفسر حسب الحروف

بعد انتهاء جميع الأطباء المشاركين في العمل، جرى تجميع المصطلحات وشروحها بتمامها في قاعدة بيانات واحدة، ثم قامت بعد ذلك لجنة مختصة من الأطباء بمراجعة وتحرير العمل، والتحقق من سلامة التفسير وصحة البيانات. ولإنجاز المشروع على النحو المنشود فقد جرى التركيز على إصدار كل حرف على حدة وذلك في أغلب الحروف، من حيث التدقيق والمراجعة والإخراج في صورته النهائية، وقد عمل المركز على استكمال ومواصلة إنجاز باقي الحروف، حيث أخرج منها حتى الآن الحروف (A حتى الحرف G) إلكترونياً وورقياً.

تابع المركز بقطاعاته الفنية والإخراجية والتحريرية والمعلوماتية كافة متطلبات إنجاز العمل في مشروع المعجم المفسر للطب والعلوم الصحية، حيث جرى الصف والإخراج في المركز، وكذلك إجراءات التصحيحات اللغوية والعلمية والمراجعة المصطلحية. وكان في كل مرحلة من مراحل خطة تنفيذ المعجم يستعين المركز بالأطباء، ويعرض ما تم إنجازه على مجلس أمناء المركز، وكذلك مجلس وزراء الصحة العرب بغية الاسترشاد بتوجيهات وآراء هذه الجهات.

فمع أن المشروع أُنجز في حرفه السابع (G) الذي يضم أكثر من خمسة آلاف مصطلح طبي، وبنسخة إلكترونية، وطباعة ورقية، فإن المركز سيتابع تطويره بالتنسيق مع الأطباء والمصطلحيين اللغويين لأخذ ملاحظاتهم بالاستفادة من برنامجه الإلكتروني الذي أُعد خِصِّيصى للاتصال بين المركز والجهات المتعاونة من أفراد ومؤسسات وهيئات معنية بالمصطلحات والتعريب. إن الحرف (G) من المعجم المفسّر للطب والعلوم الصحية هو الجزء السابع من العمل المعجمي التفسيري للمركز، والذي على أساسه سيعمل المركز على استكمال شرح بقية الحروف في المعجم المفسّر. إننا حريصون على تعديل ما لم يلق القبول في المصطلح وتفسيره، والتعاون مع الأطباء والمصطلحيين والمترجمين واللغويين، خصوصاً في إنجاز بقية حروف المعجم.

ففي الحرف (G) جرى تصميم برنامج إلكتروني، وذلك بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في توزيع المسودات، ووضع البرامج، والاتصال والتنسيق مع الأطباء، وتبادل المعلومات والأفكار، وإجراء التصحيحات ووضع الشروح، وإدخال قواعد بيانات الأشكال والصور والرسوم المناسبة. إن إدخال واختيار أشكال الصور والإيضاح استند إلى معايير منها، مناسبة وسيلة الإيضاح للمصطلح، واختيار الوسيلة الداعمة للشرح، التي تساعد على الفهم وتفسير المصطلح، والتركيز على الوسائل البيانية المشروحة والمُعبِرة عن المعنى، واعتماد الوسائل التي تعكس الوضوح والنقاوة الإخراجية، وظهور الأجزاء والقطاعات دون إعاقة مطبعية أو اهتزاز مُخلّ لفهم معاني الأشكال والبيانات. كما روعي التوازن في كمية الوسائل الضرورية بما يتوافق مع عدد المصطلحات في الحرف (G)، دون إفراط في الكم أو الاختلال في النوع أو الأهمية أو في دواعي اختيار وسيلة إيضاحية دون أخرى.

أهمية المعجم الطبي المفسر (خاصة لطلاب الطب)

إن هذا المعجم المفسر للطب والعلوم الصحية هو نتاج جهد عربي، شارك في تقديم شروحِهِ جمعٌ عالي المستوى من الأطباء العرب الذين سارعوا إلى التفاعل مع إجراءاته ومنهجيته، بتقديم النصح والمشورة والمساهمة في إخراجه على النحو المأمول.

ومع أن عالمنا العربي يفتقر إلى معاجم للمعاني والشروح في شتى ميادين المعرفة ومنها الطب، فإن الجهود العربية في هذا المجال مازالت مبعثرة ومحدودة، خاصة إعداد المعاجم المفسرة بمنهجية وعلمية تعتمد على جمع وتصنيف المصطلحات ووضع الألفاظ الحديثة، واتباع مبادئ مصطلحية، وإثرائها بالشروح والمعلومات والأشكال والصور التي تجعل المعجم مرجعاً شاملاً، ومُشوِّقاً لكل باحث ومختص يسعى للمعرفة ويهتم بقضايا التعريب، لذلك كانت أهمية المعجم الطبي المفسر تتضح فيما يلي:

الأهمية البالغة للشروح في الفهم وتوضيح القصد دون غموض، بهدف إعانة الطبيب وطالب الطب خاصة على استيعاب دلالات المفردات، وعلى سهولة فهم ما يخص من ألفاظ

النصوص، وما استعصى فهمه، والمساهمة في تحديد إطار المصطلح وميدانه، والعثور على المفردة المطلوبة أو المستهدفة من خلال النص المفسر، وإجراء المقارنات والمقابلات الصحيحة، وتجنب استعمال المصطلحات غير المقصودة استناداً إلى نصوص شرحها وتحديد ماهيتها وأهدافها.

والتفسير المعجمي يهدف أيضاً إلى بيان ترتيب المفردات وتفرعاتها وأصولها وألفاظها، وفهم زوائدها ونواقصها، وإعادتها إلى جذرها الأصلي، وهو ما يُسهّل الأمر على الطالب والطبيب. والشروح تعين على تحديد وفهم التعاريف بالمصطلحات بلغة العصر وروحه، وتصحيح ما ورد عند القدامى على نحو خاطئ، لذلك فالتفسير المعجمي الطبي يضيف خاصية مهمة من خواص منهجية وضع المصطلحات في أنه يجعل المعجم موسوعة مرجعية، وليس فقط معجماً يشتمل على كلمات أجنبية تقابلها كلمات عربية، إذ ربما يحدث التباس في فهم المصطلحيين والأطباء لأن المفردة وإن كانت صحيحة، فإن خلوها من التفسير قد يجعل فهمها على نحو مغاير لما تعنيه الكلمة في هذه الحالة، خاصة وأننا نواجه تعقيدات مصطلحية من حيث القبول والرفض إذا وردت مفردات لايستسيغها السامع وعليها خلافات في ألفاظها ودلالاتها في بعض الأقطار العربية. والمعجم المفسر للطب والعلوم الصحية يعين أيضاً على تطوير المصطلحات والتعرّف بأوجه القصور والنقص فيها، من خلال فهم المعاني والعلاقات والتداخلات بين المفردات والألفاظ.

إنه عنصر مهم في تقليل الخلافات المصطلحية بين الناس الذين يرون أنه من الأفضل استعمال مصطلح دون آخر، أو تجنب المصطلح كليةً، واستعمال اللفظ الأجنبي اعتقاداً بأنه أقرب إلى المعنى والهدف. وهذا يضعنا في جهة التحيز للمصطلح بقطع النظر عن صحته وسلامته والاتفاق العام عليه.

ومن مميزات التفسير المصطلحي أنه يوطد ويقوي علاقة المفردات والألفاظ العربية التي تتقابل مع الأجنبية في المعارف، ومنها العلوم الصحية، وعلى نحو محدد وواضح للمعاني

والإطار المفاهيمي، وذلك من أجل إزالة الالتباس أو الغموض في السياقات المصطلحية وتفرعاتها وتباين شروحها. كذلك يساهم شرح المصطلح في فهم تعدد اللفظ الواحد واستعماله بدلالة مختلفة في أكثر من عِلم، فلا يحدث تداخل مصطلحي، أو استعمال ألفاظ لا علاقة لها بميدان المعرفة التي يقصدها الباحث والمختص. وتفسير المصطلح يعزز أيضاً مفهوم الحاجة إلى مواكبة التطورات في علم المصطلح وتعقيداته، واستيعاب الطفرة التقنية الكبيرة التي تعم العالم حالياً، خاصة باستعمال وسائل الإيضاح وتقنية المعلومات، وسرد الأمثلة المناسبة الداعمة لأسس التوضيح والشرح. لذلك يعتبر المعجم المفسر للطب والعلوم الصحية مرجعاً للمعاني والمصطلحات وقاعدة لغوية وعلمية واصطلاحية.

معوقات إنتاج المصطلح الطبي

إن ترجمة النصوص العلمية من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية ليست بالأمر الهين لكنها في نفس الوقت ليست بالأمر المستحيل. إن الشرط الأساسي الذي بدونه لا يمكن تحقيق هذه الترجمة يتمثل في توفير مقابلات عربية للمصطلحات الأجنبية. وإذا كان العديد من هذه المصطلحات العلمية لها مقابلات باللغة العربية، فإن أعداداً مضاعفة تنتظر أن توجد لها هذه المقابلات، والأسباب التي أدت إلى هذه الحالة متعددة نذكر منها على سبيل المثال:

1. التقدم السريع والمهول الذي عرفته العلوم والتكنولوجيا وخصوصاً ابتداءً من القرن التاسع عشر.
2. تشعُّب وتفرُّع هذه العلوم إلى اختصاصات متناهية الدقة، وهذا ما أدى إلى إنتاج المئات من المصطلحات الجديدة، وقد يصعب على العديد من اللغات استيعابها. والدليل على ذلك أن فرنسا، البلد الذي يُعدّ واحداً من أقطاب العلم والتكنولوجيا تجد صعوبة في مسايرة ما تنتجه الدول الأنجلو ساكسونية من مصطلحات علمية سنوياً.
3. عدم وجود سياسات وطنية وقومية موحدة لمسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي.
4. عدم وجود خطة عربية موحدة للتصدي لمشكلة إنتاج المصطلحات العلمية العربية.

5. اللجوء إلى تعليم العلوم إما باللغة الفرنسية وإما باللغة الإنجليزية في غالبية الجامعات العربية.
6. عدم التعريف بالتراث العلمي العربي واستغلاله استغلالاً يفيد في إغناء المعاجم العربية المعمول بها حالياً.

وهكذا، فإذا استمرت الأوضاع على ما هو عليه فسيعرف الركب العلمي العربي مزيداً من التأخر عن الركب العلمي العالمي خصوصاً أن العلوم الطبيعية بمختلف فروعها عرفت قفزات جبارة أدت إلى تراكم هائل في المعلومات قد يتطلب التكيف معها واستيعابها وامتلاكها وقتاً طويلاً يُعد بعشرات السنين، لابد إذن من بذل أكثر ما يمكن من الجهود للتصدي لهذه المشكلة بكيفية فعالة.

ولقد بُذِلت بالفعل جهود ولا تزال تُبذَل في مجال إنتاج المصطلح العلمي العربي لكنها تظل غير كافية بالمقارنة بالسرعة التي يجري بها هذا الإنتاج على الصعيد العالمي؛ ويكفي أن نتصفح المجلات والدوريات العلمية المتخصصة لنلاحظ العدد الكبير من المصطلحات الجديدة التي يبتكرها الباحثون للتعبير عما جدّ في مجال التفكير العلمي والتكنولوجي.

أسباب تعدد المصطلحات العربية

1. تعدد اللغات الأجنبية التي تشتق منها المصطلحات بتعدد الجهات التي تقوم بتعريب المصطلحات وظهور أثر اللهجات المحلية في إنشاء المصطلح.
2. صعوبة انتقاء المعنى الدقيق للمصطلح من بين المرادفات.
3. إغفال الاستعانة بالتراث العلمي العربي عند وضع المصطلحات.
4. الاختلاف في منهجية وضع المصطلحات بين أنصار التراث والاشتقاق وأنصار الترجمة والتعريب والنحت.

مواصفات المصطلح العلمي

فيما يلي نستعرض المواصفات المطلوبة في المصطلح العربي كي يكون مُحقِّقاً لأغراض

التعليم والثقافة العلمية العالية ومطالب التأليف والترجمة ومنها:

1. الإفراد اللفظي: بمعنى أن يترجم المصطلح الأجنبي المفرد بلفظة واحدة مثله، وبذلك يمكن تطويعه للتصريف والاشتقاق في مختلف أحوال الإعراب.
2. أن يشمل كل استعمالات المعنى المطلوب بترجمة واحدة سواء في مختلف فروع الطب، أو في التخصصات الأخرى مثل الكيمياء والفيزياء وغيرها إن كانت له استعمالات فيها.
3. أن يحافظ على التراث العربي، وخاصة ما شاع منه كمصطلحات علمية صالحة أو ما يحتويه من مصطلحات عربية اشتقت منها مصطلحات أجنبية.
4. أن يساير المنهج العلمي العالمي لتوفير التقريب والمقابلة والمضاهاة بين المصطلحات العربية والعالمية حتى يتسنى للمتعلم باللغة العربية فرصة استيعاب المصادر الأجنبية بما تحتويه من مصطلحات عند الاطلاع على المستجدات في مجال تخصصه.
5. أن يتفق مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي، وذلك بالتدقيق في اختياره من بين المترادفات العربية.
6. أن يتجاوز بقدر الإمكان الفرق بين المصطلح الإنجليزي والفرنسي ويرجع إلى الأصل اللاتيني أو الإغريقي إذا تيسر ذلك.
7. أن يتميز عن اللغة الدراجة كي يكتسب صبغة علمية تميزه، فمثلاً كلمة Deficiency لها مصطلح عَوَز بدلاً من نَقْص وكلمة Adsorption نستعمل مصطلح امتزاز بدلاً من امتصاص سطحي، وهذا هو المنهج الشائع في اللغات الأجنبية بشرط ألا يكون المصطلح ثقيلاً على السمع أو مستعصياً على الفهم بالغ الغرابة.
8. أن يكون صالحاً لمتطلبات الحاسوب، الذي لا غنى عن استعماله لتنسيق العدد الهائل من المصطلحات العلمية المتزايدة كل يوم.

وضع المصطلح وتطويره

والآن لننظر من يقوم بوضع المصطلح: إن وجود المصطلح العلمي العربي ضرورة

أساسية للتأليف والنشر العلمي، فهل سنترك العالِمَ المؤلِّف يبحث عن المصطلحات، فإن لم يتيسر له ذلك يستعمل ما شاع تداوله بين المختصين، وبالطبع لن يتوفر له ما يكفيه في ظل تدفق المصطلحات الجديدة، مما سيدفعه إلى أن يخلق ما يراه مناسباً للتعبير عما يريده. إن هذا العبء سيكون عقبة قد تثنيه عن خوض ميدان التأليف العلمي باللغة العربية، لذلك فإن أهل العلوم يريدون من أهل اللغة أن يجهزوا لهم من المصطلحات ما يعينهم على التأليف بحيث تكون لغة حية مفهومة لأهل الاختصاص وللقرّاء من المتعلمين.

فعلاً، لقد بذلت جهود ولا تزال تبذل في مجال إنتاج المصطلح العلمي العربي لكنها تظل غير كافية بالمقارنة بالسرعة التي يجري بها هذا الإنتاج على الصعيد العالمي. ويكفي أن نتصفح المجالات والدوريات العلمية المتخصصة لنلاحظ العدد الكبير من المصطلحات.

إن المعارضين لتعريب العلوم الصحية – مع الأسف – يركزون على محاربة التعريب من منطلق أن المصطلحات الطبية مصطلحات أجنبية لا يمكن إيجاد مقابلات لها، أو خلق مصطلحات طبية عربية حديثة أسوة بما كان يقوم به العلماء العرب والمسلمون في الحضارة العربية، فليس لدى هؤلاء حجة على التعريب إلا الاستشهاد بالمؤسسات المصطلحية الأجنبية التي تتعامل مع آلاف المصطلحات، وتهتم بمسائل تطويرها اشتقاقاً ونحتاً ووصفاً لدلالاتها في إطار القياسات المصطلحية والمنهجية العلمية، لكنهم يتعمدون تجاهل أصل مشكلة المصطلح العربي على أنه نابع من لامبالاتنا أو إهمالنا للمصطلحية، وأن الأمر لا علاقة له باللغة العربية الثرية بالمصطلحات والمتمكنة من استيعاب كل شروحها ومبادئها.

لذلك فإن تطوير المصطلح يحتاج إلى تنظيم وتنسيق ودعم مادي وبشري لكي لا يكون التشتت الحالي لعدد كبير من الجهات التي تجتهد في وضع المصطلحات في المجالات المعرفية المتنوعة، لكنها في الغالب مصطلحات مكررة، وبعضها غير مقبولة علمياً لأنها لا تستند إلى منهجية ومبادئ توحيد المصطلحات، ولا على الأسس العلمية التي ينبغي أن تؤسس عليها. لاشك أن تطوير المصطلح يؤدي إلى تقدم المعرفة التي هي هدف عالمي، لذا فإن

الدول المتقدمة تبذل قصارى جهدها في إيجاد المراكز والمؤسسات التعليمية المتميزة القادرة على خلق جيل من المفكرين والمبدعين يعرفون كيف يستثمرون المعرفة باستعمال الوسائل العلمية والتقنية استناداً إلى مفهوم أن (المعرفة سبيل القوة) وأن هذه القوة ضرورية للحفاظ على المكتسبات، وخلق الرفاهية والمزيد من التقدم.

كذلك لابد من إنشاء مراكز أبحاث لغوية تهتم بالدراسات المصطلحية في الوطن العربي، وخاصة تطوير وتنمية المصطلحات، والعمل على نحتها واشتقاقها وترجمتها ومواكبتها للعصر، والاكتشافات العلمية والطبية كل يوم. ولأن المقابلات العربية تتعدد أمام المصطلح الأجنبي الواحد فقد تم الاتفاق بين المعجميين على إمكان الأخذ بمبدأ الترادف عند الضرورة. لأن الأساس في المصطلح أن يكون كلمة واحدة.

ولقد وجد أن هناك مصطلحات كثيرة تستلزم كلمتين مما يعني عدم ممانعة استعمال الترادف مع أخذ الحذر في عدم سياق البعض للاعتماد الكبير على الترادف دون مبررات أو غرض، ومن ثَم نشوء الاختلاف على المصطلح. والمصطلح له أهمية بالغة في الترجمة وبلورة الأفكار والتصورات باعتبار أن الترجمة هي نقل للمعارف والأفكار والتجارب من لغة إلى لغة ثانية.

المصطلحات العلمية والترجمة

إن الصعوبة الأساسية التي يعاني منها المترجم عندما يريد نقل ما أنتجه الفكر العلمي من معرفة من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية، تكمن في إيجاد المصطلح المناسب لوضعه لوضعه في المكان المناسب.وتجدر الإشارة هنا أنه إذا كان بإمكان الباحثين الناطقين باللغة الأجنبية أن يصوغوا، أو يبتكروا مصطلحات جديدة باتباع عدة طرق، فإن الأمر يختلف تماماً بالنسبة إلى اللغة العربية، فبالنسبة للمصطلحات التي لها مقابلاتها باللغة العربية، فإن ترجمة هذا النص لا تطرح أية مشكلة. غير أنه عندما نتطرق لبعض المصطلحات ليس لها مقابلات باللغة العربية سنواجه صعوبة تكمن في وجود ألفاظ ليس لها مقابلات باللغة العربية يمكن اللجوء إليها

لدمجها بعضها أو في ألفاظ أخرى لصياغة وابتكار مصطلحات علمية جديدة كما هو الشأن بالنسبة إلى اللغة الأجنبية. في هذه الحالة، لم يبق أمام المترجم إلا الاجتهاد لإيجاد حل لمشكلة صياغة أو ابتكار مصطلحات ملائمة تؤدي المعنى المطلوب.

ومن مشكلة المصطلح الطبي في الترجمة

1. سرعة تطور العلوم وتولد كم هائل من المصطلحات الحديثة التي يصعب على المجامع اللغوية والمراجع المؤلفة للطلبة ملاحقته.
2. كثيراً ما يضطر المترجم عندما يواجه مصطلحاً جديداً إلى أن يستعمل اللفظ الأجنبي كما هو أو ينحت لفظاً من العربية يراه مناسباً ويكون خاصاً به وحده.
3. عدم تحديد معنى المصطلح والتمييز بينه وبين الترجمة للكلمات غير المصطلحية.
4. الانفرادية والعزلة وعدم التنسيق الذي صاحب وضع المصطلحات سواء على مستوى المجامع اللغوية أو الأفراد الذين يتصدون للتأليف العلمي ونتج عن ذلك ظهور المصطلح الواحد بعدد من المقابلات العربية مما نشر البلبلة واللبس بين العلميين.
5. خلو معظم المعاجم اللغوية من التعاريف التي توضح دلالة ألفاظها ومعانيها.
6. عدم تحميل المصطلحات التي أنجزت على الحاسوب لتخدم الترجمة الآلية. فمنذ أن بدأت شركة صخر العمل في مجال الترجمة الآلية استبشر الكثيرون بهذه الخطوة لسرعتها الفائقة مقارنة بالترجمة اليدوية التقليدية. ولكن عند محاولة ترجمة نص علمي نجد أن الصورة النهائية للنص المترجم ليست مُرضية، وبالطبع لا يقع اللوم على صخر بقدر ما يقع على الجميع لعدم الاتفاق على مصطلح واحد وعدم استغلاله في الترجمة الفورية السريعة.
7. تكرر الشكوى من صعوبة المصطلح الطبي أو عدم استساغته حتى لو كان عربياً أصيلاً.
8. تباين ترجمة المصطلحات المشتركة بين مختلف العلوم بل وبين فروع الطب؛ فمصطلح (ترقق العظم) في علم الأمراض يطلق عليه (مسامية العظم) في الطب الباطني، والأولى إفراد المصطلح الواحد بترجمة واحدة وقَصْرها عليه.

9. عدم مقابلة المصطلحات المترادفة بمصطلحات أخرى، فمثلاً مرض السل يسمى بالقربية والدرن والسحاف، وله أيضاً مترادفات بالإنجليزية، لكن لم يُخصَّص كل مترادف بترجمة خاصة.
10. تعدد المصطلحات في اللغات الأجنبية المختلفة بقدر غياب التنسيق بين مجامع التعريب تظهر قضية أخرى وهي غياب التنسيق بين العلميين واللغويين في البلد الواحد، فهل سنترك العالِم المؤلِّف يقوم باستعمال المصطلح الذي شاع تداوله بين المختصين وبالطبع لن يتوفر له ما يكفيه في ظل تدفق المصطلحات الجديدة، لذلك فإن أهل العلوم يريدون من أهل اللغة أن يجهزوا لهم من المصطلحات ما يكون مفهوماً لأهل الاختصاص وللقُرّاء من المتعلمين، ويرى عميد إحدى الكليات أن المعاجم مهمتها أن تسّجل ما اصطلح عليه أهل الاختصاص، وليس بأن تقدم لهم ألفاظ لم يسمعوا بها من قبل أو لا تقود بسهولة إلى فهم المعنى المقصود من الكلمة.
11. التباين الواضح بين المصطلحات التي استقر تداولها في سورية وبين تلك المستعملة في الدول الأخرى التي تشهد محاولات للتعريب.

المنهجية المتبعة لتجاوز هذه المشكلة

1. قراءة النص المراد ترجمته قراءة مستفيضة لاستيعاب ما يريد الكاتب تبليغه من أفكار.
2. جرد المصطلحات العلمية التي يحتوي عليها النص.
3. وضع قائمة بتلك التي لا مقابل لها باللغة العربية.
4. التفريق بين المصطلحات التي تشير إلى صور فكرية، وتلك التي هي تسميات لأشياء أو لمكونات.
5. تحليل كل مصطلح على حدة تمهيداً لمرحلة الاجتهاد.

حلول مقترحة لتحسين الترجمة الطبية

إن عملية الترجمة والتعريب ركن من أركان العمل العلمي الذي يمكن أن يسهم فعلياً في تطوير المجتمع العربي وفي إغناء المعرفة الإنسانية، لذلك لابد لهذه العملية أن تجري في إطار مشروع بُنِي على أساس وضوح الرؤية والارتباط، ولابد من الإشارة إلى الشروط التالية:

أولاً: ضرورة ربط عمليتي الترجمة والتعريب بالبحث العلمي واستمالة الفعاليات العلمية والثقافية باختلاف اهتماماتها وتوجهاتها للإسهام في هذا المضمار، ذلك لأن الربط والتنسيق كفيلان بتوحيد الأفكار والمشاريع وبتوسيع هذا النوع من العمل ليشمل حقول المعرفة كلها العلمية والأدبية والفنية وغيرها.

ثانياً: إنشاء مراكز للترجمة من وإلى اللغة العربية تروج نتاجها في البلدان العربية وفي أرجاء العالم، لتنقل الإنجازات الثقافية والعلمية التي حققتها الأمم المتقدمة، ودعم هذه المركز مادياً ومعنوياً، ودعوة المفكرين والباحثين في مختلف الاختصاصات للعمل جنباً إلى جنب مع المترجمين. وتصدر هذه المراكز نشرات دورية عن الأعمال التي ترجمت أو التي سوف تترجم، بعد أن يودع المترجمون ما ترجموه أو ما سوف يترجمونه إلى العربية في الوطن العربي أو خارجه، ليطلع عليها الباحثون والمترجمون للاستفادة من الترجمات – يتحدث أحد المختصين في موضوع البحث العلمي، فيتطرق إلى قضية التنظيم العام لتبادل المعلومات من أجل تجنب تكرار الجهود البحثية، وإلى قضية تنظيم المكتبات التي غالباً ما تكون على صلة بالحاجات الحقيقية للباحثين. وينبه إلى الفائدة العميمة الناتجة عن توفر منشورات علمية مترجمة عن الإنجليزية والفرنسية والألمانية، وإلى الأهمية المتزايدة لما ينشر بالأسبانية والإيطالية والهولندية واليابانية والصينية. كما يشير في هذا الإطار إلى الصعوبات الكبيرة التي يشعر بها الباحثون نتيجة بقائهم ضمن اختصاصاتهم بلغاتها الأصلية دون اطلاعهم على ترجمات المنشورات التي تتعلق بآخر التطورات في مجالاتهم. ويؤكد هذا الباحث ضرورة إعداد هيئة مترجمين علميين مزودين بثقافة لغوية واختصاصية

متينة، فيشتغلون في ترجمة المنشورات المختلفة داخل مراكز متخصصة، مزودة بالوسائل التقنية اللازمة، وتنصب جهودها أيضاً على ترويج المنشورات العلمية الصادرة في العالم.

ثالثاً: دعم المدارس والمعاهد التي تمارس وتدرس الترجمة والتعريب وتشجيعها لتقوم بدورها على نحو أفضل، وتأسيس أقسام للترجمة من وإلى لغات عالمية ضرورية لتخريج مترجمين مؤهلين يتمتعون بمنهج علمي مدروس وبذوق وإحساس عميقين حيال الأعمال التي سيتناولونها، وفتح المجال لتحضير درجتي الماجستير والدكتوراه في الترجمة والتعريب وعدم قصر عملية التخصص والتأهيل في هذا الحقل على درجة الدبلوم العام.

رابعاً: ضرورة التنسيق بين المجامع اللغوية والعلمية بقصد التعاون والاتفاق على صيغ ومصطلحات واحدة يجري اعتمادها وتعميمها في أرجاء الوطن العربي، ودعم المجامع اللغوية مالياً لنشر ما تضعه أو تقره من معاجم مختصة فتتوفر بأسعار مقبولة بين أيدي الباحثين والمترجمين.

خامساً: النظر إلى الأعمال المترجمة على أنها جهود علمية وأخذها بعين الاعتبار في الترقيات الجامعية شأنها شأن البحوث والتحقيق والتأليف وجمع الأشعار العربية، لأن الترجمة بحاجة إلى أناة وصبر وعمل دؤوب.

سادساً: إصدار مجلة تختص بالترجمة والتعريب، وخصوصاً في الوسط الجامعي، لكل حقل من حقول المعرفة تعمل على نشر الثقافة العلمية الحديثة للباحثين وطلبة الدراسات العليا والمهتمين.

سابعاً: رفع المكافآت المالية للمترجمين بما يتناسب والجهود المبذولة، فما تزال مكافآت الترجمة في معظم الأقطار العربية محدودة ولا تحفز المترجمين على المضي قدماً للعمل والتخصص في هذا الفرع.

وختاماً، هناك أدلة كثيرة تدعم المقولة التي ينطلق منها البحث، والتي تتمثل في أن تسيير التعليم العالي في البلدان النامية – ومنها البلدان العربية – بلغة أجنبية يؤدي إلى استمرار تبعية هذه البلدان للبلدان الصناعية المتقدمة، في حين يمثل تعريب التعليم العالي حافزاً يحفز أبناء

الأمة العربية إلى بذل جهود حثيثة في مجالات الترجمة والتأليف، والبحث العلمي وإحياء التراث تحقيقاً لأهداف التعليم في نشر المعرفة وتجديدها. وهذه تقود بدورها إلى التنمية اللغوية، ولاشك في أن افتتاح الدراسات العليا في الجامعات العربية يساعد على تنشيط هذه الأعمال. ويدرب الأجيال الجديدة على ممارستها. كمنجزات القطر العربي السوري الذي تم تعريب التعليم العالي فيه تعريباً كاملاً منذ عام 1919، كما مثل نهضة التعليم الطبي بالعربية، وبالمخرجات الطبية العربية التي مثلت نجاحاً كبيراً بعد إجراء الدراسات الكثيرة، والواسعة عليها في مختلف البلاد العربية والبلاد الأجنبية، ونجحت كذلك بتنمية القواميس المتخصصة التي ظهرت بلغتين أو ثلاث في ميدان العلوم الاجتماعية في النصف الثاني من هذا القرن، وحذت حذوها بعض الدول العربية الأخرى كالسودان مثلاً وتحاول الدول العربية الأخرى السير على الدرب نفسه.